

المصدر : الوطن السعودية

العدد : 225

التاريخ : 12-12-2006

المسلسل : 57

الصفحات : 8

تفويض وزير الخارجية بالتوقيع على اتفاقية قمع الإرهاب النووي

خادم الحرمين يوجه بسرعة تنفيذ 767 مشروعاً تعليمياً من فائض الميزانية



أدى

خادم الحرمين الذي ترؤس جلسة مجلس الوزراء أمس

الرياض: واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر اليمامة في مدينة الرياض.

وأعرب خادم الحرمين الشريفين، في مستهل الجلسة عن ارتياحه لما خرجت به الدورة الـ 27 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي اختتمت أول أمس في مدينة الرياض من قرارات خاصة تكرس من مسيرة المجلس، وتجسد الحرص على بلورة المواطنة الخليجية إلى واقع ملموس ومعاش، وتحيط ببطبيعة القضايا التي تمر بها المنطقة وتداخلها، وتدعم الجهد العربي

والإسلامي المشترك.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام إياد مدني عقب الجلسة أن خادم الحرمين الشريفين نوه بالتقدير بروح التعاون والأخوة التي سادت جلسات القمة وما اتسمت به من صراحة ووضوح وجدية بفضل من الله ثم بفضل المشاركة الفاعلة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

وفي هذا السياق أكد المجلس على أهمية ما وجه به المجلس الأعلى بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأنظمة الدولية، وذلك للأهمية الاقتصادية والعلمية لاستملاك التقنية النووية في مجالات استخداماتها السلمية.

وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس تناول بعد ذلك تطورات الأوضاع في بؤر التوتر في المنطقة والعالم والجهود المبذولة عربياً ودولياً لاحتوائها.

وأفاد أن المجلس جدد التأكيد على جميع الأطراف في لبنان الشقيق أن تعمل على احتواء الخلاف وضبط النفس وتغليب مصلحة الوطن وإعمال الحكمة والعقل والحوار للمحافظة على لبنان ووحدته وتقويت الفرصة على من يريد بلبنان الأرض والشعب

سواءً.

وفي الشأن الفلسطيني شدد المجلس على أهمية توحيد الصف الفلسطيني وتشكيل حكومة فلسطينية وأن يكون دافع مختلف الفصائل الفلسطينية إلى تحقيق ذلك إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والعمل على تحقيق تطاعاته المشروعة في قيام دولته على أساس قرارات الشرعية الدولية.

وأبان وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أعرب عن أسفه لاستمرار النزف الدموي في العراق وما يشهده من تزايد في الأعمال الإرهابية والإجرامية التي تحصد عشرات الأرواح البريئة يومياً من أبناء العراق، متطوعاً إلى أن يلتزم الجميع بوقف الاقتتال الطائفي وحرمة سفك دماء المسلمين.

وفي هذا الصدد رحب المجلس بما توصلت إليه اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق التي اختتمت الأسبوع الماضي في القاهرة ومن بينها الدعوة إلى عقد مؤتمر الولاة الوطني العراقي الذي نص عليه الاجتماع التحضيري الذي عقد في الجامعة العربية في نوفمبر 2005م. وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيداً أن خادم الحرمين الشريفين استمع من الوزراء المعنئين بشؤون الحج إلى آخر الاستعدادات لاستقبال ضيوف الرحمن القادمين أداء فريضة الحج

لهذا العام 1427هـ.

إثر ذلك اطلع المجلس على جدول أعماله واتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع أعمال الإرهاب النووي التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1426/3/4هـ وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، على أن ترفع وزارة الخارجية النسخة النهائية المعتمدة للنظر في استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للتصديق على الاتفاقية.

ومن أبرز ملامح الاتفاقية:

1- تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول في ابتكار واتخاذ تدابير فعالة وعملية لمنع الأعمال الإرهابية ولحماكتهم.

2- نصت الاتفاقية على تجريم كل من يقوم بصورة غير مشروعة وعن عمد بحيازة مادة مشعة أو صنع أو حيازة جهاز بقصد إزهاق الأرواح أو التسبب في أذى بدني جسيم أو إلحاق ضرر ذي شأن بالملمتلكات أو بالبيئة، أو إكراه شخص طبيعى أو اعتباري أو منظمة مولية أو دولة للإقدام على عمل ما باستخدام أي مادة مشعة أو جهاز منفع أو مرفق نووي أو أحدث

أضرار به أو كل من يشرع في ارتكاب أي من تلك الجرائم أو يكون شريكاً فيها أو يخطط أو يوجه الآخرين لذلك. ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير العدل - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع اتفاقية تعاون في المجال القضائي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الهند والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم العالي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية وهيئة التعليم العالي في جمهورية الفلبين الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ 1426/8/27هـ الموافق 2005/10/2م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (17/29) وتاريخ 1427/5/1هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التعاون المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح المذكرة ما يلي: 1- يشجع الطرفان تبادل الخبرات والتجارب في المجالات العلمية والتقنية والإدارية بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات

ومراكز البحوث.

2-يسعى الطرفان إلى تبادل المنح والمقاعد الدراسية للطلبة المتفوقين حسب الإمكانيات المتاحة، وتبادل الزيارات الطلابية، والكتب والمطبوعات والنشرات والدوريات والوثائق.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب وزير التجارة والصناعة الترخيص بتأسيس شركة مساهمة باسم (شركة الأهلي للتكافل) وفقاً لنظامها الأساسي المرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً: استعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم الممولة من قروض الميزانية للعامين 1424/1425هـ و1425/1426هـ وعندهما (767) مشروعاً للبيتين والبنات موزعة على مناطق المملكة التالية:

حكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، القصيم، الشرقية، عسير، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف، وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز

ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات. سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينين ونقل بالمرتبتين (الخامسة عشرة، والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1- تعيين أسامة بن عبدالعزيز بن سعد الربيعه على وظيفة (وكيل الوزارة للشؤون المالية والحسابات) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

2- تعيين إبراهيم بن عوض بن إبراهيم الأحمدى على وظيفة (مدير عام مكتب الأمير) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة المدينة المنورة.

3- نقل الدكتور حميد بن عبد الحميد بن سعد العوفي من وظيفة (مندوب المملكة الدائم بجنيف) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة وكيل الوزارة المساعد للتجارة الداخلية بوزارة التجارة والصناعة والمرتبة ذاتها.